



عام 2009...ازمات اقتصادية وركود في معظم دول العالم

دكتور سامي ميعاري

لقد تفاوتت فترة انتقال عدوى الأزمة المالية الأمريكية إلى مختلف دول العالم، فعلى سبيل المثال فإن الأسواق المالية في دول الخليج انخفضت منذ حزيران الماضي، أما في الصين والتي تعد أهم أسواق الاقتصاد العالمية، فقد تأثرت سلباً من الأزمة الاقتصادية، حيث انخفضت صادرات الصين بنسبة 18,8% خلال عام 2009 مقارنة بعام 2008، ولكن الملفت للنظر ان الصين خلال هذا العام ورغم التأثر سلباً بالوضع العام إلا أنها أصبحت أكبر مصدر في العالم، وتكون بذلك قد حلت مكان ألمانيا. ويتوقع ان تصل حصة الصين من التجارة العالمية في عام 2009 إلى 9%. أما في بريطانيا وهي أيضاً من أهم الدول الاقتصادية، فحسب مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال في لندن، فيتوقع مع انتهاء عام 2009 ان يكون انكماش بنسبة 2,9%، وهو يمثل أسوأ تراجع في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1946. أما أسعار النفط خلال عام 2009، فقد إرتفعت نتيجة لإنخفاض سعر صرف الدولار وبذلك يكون قد ارتفع سعر برميل النفط الخام إلى أعلى مستوياته، ولكن الجدير ذكره أنه ليس إرتفاع سعر صرف الدولار وحده هو الذي أدى إلى إرتفاع بسعر النفط، فقد ساهم في هذا الإرتفاع زيادة الاستهلاك للنفط في دول الخليج والنمو الاقتصادي الطفيف في كل من الصين والهند. أما في روسيا فخلال عام 2009 قطعت إمداداتها للغاز المصدر إلى أوروبا، بسبب خلاف على الأسعار مما أدى إلى أزمة في بعض الدول الأوروبية، ولكن سرعان ما حل هذا الخلاف بعد الإعلان عن اتفاق جديد.

أما على الصعيد العالمي العربي، فأهم الأحداث الاقتصادية في عام 2009 تمثل بالقمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الكويت وانتهاء تلك القمة بإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس مال بلغ ملياري دولار، حيث تضمنت القرارات الصادرة عن هذه القمة الاقتصادية قراراً بشأن إعادة إعمار قطاع غزة بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى إقرار القمة بتنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية لمدة أربعة أعوام، وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء ودعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية، بتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستوى الوطني والعربي. وفي النهاية فإن التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي ينص على ان دولة إستراليا هي الدولة الوحيدة التي ستشهد نمواً اقتصادياً عام 2009.

على الصعيد الفلسطيني، شهدت الأراضي الفلسطينية استقراراً اقتصادياً في عام 2009، ويأتي هذا الاستقرار نتيجة للمساعدات الدولية الخارجية وخطة الحكومة بالحفاظ على اقتصاد ثابت في الأراضي الفلسطينية، وبالرغم من هذا الاستقرار إلا أنه بقيت نسبة البطالة في أعلى مستوياتها وشهد قطاع غزة إرتفاع أكبر بنسبة البطالة، والتي وصلت حتى الربع الثالث في العام 2009 إلى 42,3% مقارنة مع 40% في العام 2008، أما في الضفة الغربية فقد انخفضت نسبة البطالة من 19% في عام 2008 إلى 17,8% خلال الربع الثالث من العام 2009. ونتيجة الحرب الأخيرة على قطاع غزة فقد شهد القطاع خسائر تقدر بثلاث مليارات دولار، أما على صعيد العمل الحكومي فقد أدت الخطة المعتمدة من قبل الحكومة والتي بموجبها تم الحد من الإقراض والاعتماد على الإيرادات الداخلية إلى نمو اقتصادي بنسبة 8%.

بما ان الاقتصاد العالمي بدأ بالتعافي مع نهاية عام 2009، فمن المتوقع ان عام 2010 سوف يشهد تحسناً اقتصادياً طفيفاً في النصف الأول منه، وزيادة في التحسن في النصف الثاني.

كل ما كتب في هذا التقرير يعبر عن رأي الكاتب ولا يعبر عن رأي أي مؤسسة يعمل أو يرتبط بها.

أخبار على مدار الساعة على موقع العرب
www.alarab.net

الركود الاقتصادي:

قبل البدء في الحديث عن الركود الاقتصادي الاخير عام 2009، لا بد من التطرق الى ما يعنيه هذا المصطلح.. الركود الاقتصادي هو انخفاض الناتج المحلي او نمو سلبي في الاقتصاد لمدة ربعين متتاليين او أكثر من سنة. آثار الركود الاقتصادي يمكن مشاهدتها من خلال الانخفاض في الأنشطة الاقتصادية العديدة والمختلفة، وبالتالي يعكس انخفاضاً في الناتج المحلي والدخل القومي، وهذا يؤدي الى زيادة في نسب البطالة وانخفاض في حجم الاستثمارات والإنتاج الصناعي، وأحياناً يرافق الركود الاقتصادي انخفاض في الأسعار وارتفاع كبير في معدل التضخم.

الأزمة الاقتصادية الأخيرة تاريخها ونتائجها:

لقد شهد سوق العقارات داخل الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً منذ عام 2001، مما أدى إلى إرتفاع أسهم الشركات العقارية في البورصة ارتفاعاً حاداً في الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك أصبح الاستثمار في سوق العقار من أفضل أنواع الإستثمار داخل الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، وأيضاً في باقي دول العالم، إن هذا النوع من الإستثمار أدى الى تسهيلات كبيرة من قبل البنوك التجارية والتي بدورها منحت العديد من القروض أحياناً دون الحصول على ضمانات كافية، أو التأكد فيما إذا كان الفرد باستطاعته تسديد مثل هذه القروض، ففي عام 2007 انخفضت قيمة العقارات ولم يعد باستطاعة العديد من الأفراد داخل الولايات المتحدة تسديد تلك الديون، وهذا أدى بدوره خسارة المواطنين الأمريكيين إلى ملكيتهم لتلك العقارات، وهكذا تكون البنوك الدائنة تضررت نتيجة لعدم تسديد تلك القروض، وبالتالي انخفضت قيمة الأسهم في البورصة، وقد تم الإعلان عن إفلاس العديد من الشركات العقارية منذ نهاية عام 2008 وزيادة الحدة في الإفلاس مع دخول عام 2009. هذا النوع من الانهيار في سوق العقار امتد ليصل إلى الأسواق المالية وإلى قطاعات أخرى، وبالتالي إلى تراجع الاستهلاك اليومي بعد أن أنفق الأفراد جميع مدخراتهم.

اقتصاد 2009 على الصعيد العالمي:

شهد عام 2009 العديد من الأحداث المهمة، وكان أهمها فوز الرئيس الديمقراطي باراك اوباما بالرئاسة الأمريكية، ولكن الجانب الاقتصادي كان حدثاً لا يقل أهمية مع دخول عام 2009، والذي تمثل بالأزمة الاقتصادية الحادة، وبسببها تم الإعلان عن إفلاس شركات تجارية وبنوك تجارية عريقة في داخل الولايات المتحدة مثل إعلان شركة جينيرال موتورز الأمريكية إفلاسها في حزيران الماضي، وتلاها إعلان ثلاثة بنوك أمريكية لتتضم إلى حوالي أكثر من 130 بنكا أعلنت إفلاسها بسبب الأزمة الاقتصادية.

سرعان ما انتقلت هذه الأزمة الاقتصادية إلى جميع أنحاء العالم، حتى إلى دول لا توجد فيها استثمارات أمريكية في البورصة، وبالتالي فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضاً حاداً مقابل العملات الرئيسية مثل اليورو، وهذا بدوره أدى إلى خسارة نقدية كبيرة للاستثمار بالدولار.

لقد كان لمثل تلك الأزمة المالية الاقتصادية نتائج سلبية كبيرة على قطاعات أخرى، ففي الولايات المتحدة أدت الأزمة إلى إرتفاع نسبة البطالة والفقر، وأيضاً شهدت معظم أسواق العمل في العالم عام 2009 ارتفاعاً بنسبة البطالة مقارنة مع عام 2008، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة خسر ما يقارب 4.8 مليون شخص أماكن عملهم منذ بداية الأزمة الاقتصادية وحتى هذا الشهر.